3 الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية1939-1945

أ - الجزائروالحرب العالمية الثانية:

قامت فرنسا عشية الحرب العالمية الثانية بعدة إجراءات ردعية إزاء الحركة الوطنية الجزائرية، فحلت حزب الشعب الجزائري وجمدت كل صحفه، و زجت بقادته في السجون وكذلك الأمر بالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تم حلها، وفرضت الإقامة الجبرية على "الشيخ عبد الحميد بن باديس"، و تم نفي "الشيخ البشير الإبراهيمي" إلى الصحراء. لقد قامت فرنسا بهذه الإجراءات خوفاً من ردود الأفعال ضدها ، خاصة وأن هؤلاء رفضوا الإعلان عن تأييدهم لها في حربها مع النازية والفاشية.

ولم تطل هذه الإجراءات أعضاء جماعة النخبة الذين سارعوا إلى تأييد فرنسا في هذه الحرب وتطوع زعمائها في مختلف الجبهات القتالية لأنهم كانوا يعتقدون أن ذلك من شأنه أن يحسن أحوال الجزائريين بعد انتصار فرنسا، خاصة وأن هذه الأخيرة أعلنت عن وعود كبيرة لشعوب المستعمرات بترقية أوضاعها بعد الانتصار في الحرب العالمية الثانية. وعشية اندلاع هذه الحرب قامت فرنسا بكل الإجراءات القمعية اتجاه الحركة الوطنية الجزائرية لضمان عدم قيامها بأي نشاط يهددها. و نقلت إلى الجبهات القتالية بأوروبا الآلاف من الجزائريين المجندين. أما من الناحية الاقتصادية فقد تم تسخير كل القدرات الجزائرية لخدمة المجهود الحربي الفرنسي.

و كان من النتائج المباشرة لذلك توقف الحركة الوطنية الجزائرية بكل اتجاهاتها عن أي نشاط، ففي الفترة الممتدة من سبتمبر1939 تاريخ اندلاع الحرب العالمية الثانية و08 نوفمبر1942 تاريخ نزول قوات الحلفاء في شمال إفريقيا، لم تشهد الحركة الوطنية الجزائرية أي نشاط. وكل الأنظار كانت موجّهة نحو أوروبا خاصة بعد سقوط باريس في جوان 1940، واحتلال جزء كبير من فرنسا من طرف الألمان. وانقسامها بين جناح "الماريشال بيتان" الذي أمضى وثيقة الاستسلام مع ألمانيا، وبين جناح "الجنرال ديغول" الذي رفض الاستسلام وشكل حكومة فرنسا الحرة في لندن من أجل تحرير فرنسا.

ب - نزول الحلفاء في الجزائر و أثره على الحركة الوطنية الجزائرية:

- **مذكرة الجزائريين إلى الحلفاء:**

منذ 08 نوفمبر 1942 دخلت الحركة الوطنية الجزائرية في مرحلة جديدة فإذا كانت قد جمدت ومنعت من أي نشاط منذ سبتمبر 1939 ولم تقم بأي حركة، ولم تصدر أي لائحة أو بيان بسجن قادتها وتجميد صحافتها. فقد انتهى ذلك يوم 08 نوفمبر 1942 عندما نزل الحلفاء في شمال إفريقيا، والجزائر بالذات. فبالرغم أن هذا الإنزال كان عسكرياً بامتياز إلا أن تداعياته وانعكاساته كانت سياسية بدرجة كبيرة على الحركة الوطنية الجزائرية. فقد حاولت هذه الأخيرة بكل الوسائل الاستفادة منه و من الظروف الدولية الجديدة بما يخدم القضية الجزائرية، ويعتبر الميثاق الأطلسي الصادر في أوت 1941 من أهمها، حيث تضمن هذا الأخير بنداً صريحاً حول حق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد اعتبر الجزائريون أنفسهم معنيون بهذا الحق خصوصاً وأنهم شاركوا في هذه الحرب، وقاموا بالتضحيات الكبيرة من أجل أن تنتصر الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

و لذلك يعتبر تاريخ 08 نوفمبر 1942 حداً فاصلاً بين مرحلتين في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، فقد قام الوطنيون الجزائريون بعدة اتصالات بالحلفاء وبصورة خاصة أمريكا وطلبوا منهم المساعدة من أجل الحصول على استقلال الجزائر.

وقد كان " فرحات عباس" هو صاحب هذه المبادرة من خلال الاتصال بالسيد "روبير مورفي Robert Murphy " ممثل الحلفاء في شمال إفريقيا، حيث طلب منه مناقشة استقلال الجزائر بعد الحرب، و مما جاء في رسالته له ما يلي : " إذا كانت أمريكا حريصة على كسب الحرب من أجل انتصار الديمقراطية والحرية فما فائدة الجزائر من كسب حرب تبقيها تحت نير السيادة الفرنسية...". ومن خلال الحماس الذي أبداه "فرحات عباس" بعد هذه اللقاءات يمكن القول أن أمريكا وعدت الجزائريين ضمنيا بتغيير قانونهم الأساسي، وذهب بعض المؤرخين إلى القول أن فرحات عباس التقى الرئيس الأمريكي "فرانكين روزفلت Franklin Roosevelt" أثناء مرور هذا الأخير بالجزائر حيث طلب منه حضور مؤتمر سان فرانسيسكو انطلاقا من وعد الحلفاء أنفسهم بأن يكون للشعوب المستعمرة الحق في المشاركة في مؤتمر السلام والتعبير عن نفسها.

نزلت قوات الحلفاء في الجزائر، وقامت السلطات الفرنسية بإطلاق سراح عدد من الجزائريين من السجون ولكن هذا الإجراء لم يمس أعضاء حزب الشعب الجزائري الذين تخوفت منهم السلطات الاستعمارية بأن يستغلوا الموقف الجديد ضدها. فدعوتهم إلى استقلال الجزائر كانت معروفة منذ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية. ولكن هذه الإجراءات شجعت الجزائريين على التفاؤل ودفع قادتهم الوطنيين للاتصال فيما بينهم، وحتى مع الحلفاء لتحقيق استقلال بلادهم حتى وإن تحقق ذلك تحت نوع من الوصاية الأمريكية. فقد أصبح واضحاً منذ نزول الحلفاء في الجزائر في 08 نوفمبر1942 أن مشكلة الجزائريين ليست في تطورهم داخل النظام الفرنسي مع النقاش الذي كان دائرا حول أحوالهم الشخصية كما كان الحال قبل الحرب، ولكنها أصبحت في التساؤل حول شرعية بقاء الجزائر أو عدم بقاء الجزائر داخل هذا النظام الفرنسي.

وقد تجسد كل ذلك في الاتصالات التي وقعت بين الوطنيين الجزائريين والتي كان من ورائها فرحات عباس الذي لعب دورا محوريا في هذه المرحلة. فقد كثف من اتصالاته مع الوطنيين الجزائريين سواء من قادة حزب الشعب الجزائري الذين لم يمسهم الاعتقال مثل الدكتور الأمين دباغين، وعسله حسين، أو بأعضاء من المجلس الإداري بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين باتصاله بالشيخ محمد خير الدين، والشيخ العربي التبسي. و انتهت هذه الاتصالات بإصدار مذكرة مشتركة تم توجيهها إلى ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، و تضمنت المذكرة قبول الجزائريين لنداء الحلفاء للتضحية في الحرب العالمية الثانية إلى جانبهم بشرط حصولهم على حقوقهم من خلال إصدار دستور جزائري يتضمن كل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالجزائريين، وضمان جميع حقوق وحريات كل الجزائريين. ولذلك عرفت الحركة الوطنية بعد هذا نزول الحلفاء في الجزائر الكثير من المحطات الحاسمة والفاصلة في تاريخها. و جاء في هذه المذكرة ما يلي:

" إن ممثلي المسلمين الجزائريين، شعورا منهم بالأحداث الخطيرة التي تشهدها بلادهم منذ 08 نوفمبر 1942، يتقدمون إلى السلطات المسؤولة بالمذكرة التالية:

إن الحرب، بعد أن قلبت وجه كل القارات وضربت فرنسا التي هي شعلة الحضارة والثقافة ضربة قاضية تمتد اليوم إلى الجزائر، فإذا كانت هذه الحرب، كما قال رئيس الولايات المتحدة، حرب تحرير للشعوب والأفراد بدون تمييز لا بالعنصر ولا بالدين، فإن المسلمين الجزائريين ينضمون بكل قواتهم وبكل تضحياتهم إلى هذا الصراع التحريري. وهم بذلك يضمنون التحرير السياسي لأنفسهم كما يضمنون تحرير فرنسا في نفس الوقت.

لكن من المفيد أن نذكر بأن السكان الذين يمثلونهم هم في الواقع مجردون من الحقوق والحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون في هذه البلاد رغم التضحيات التي بذلوها والوعود الرسمية والعلنية التي أعطيت لهم في عدة مناسبات.

لذلك فهم يطالبون، قبل دعوة جماهير المسلمين للمشاركة في أي مجهود للحرب، بانعقاد ندوة تجمع المنتخبين والممثلين المؤهلين لكل المنظمات الإسلامية، والهدف من هذه الندوة هو وضع دستور سياسي واقتصادي واجتماعي للمسلمين الجزائريين. والواقع أن الشرط الوحيد الكفيل بإعطاء المسلمين في هذه البلاد الشعور العميق بواجباتهم الراهنة هو دستور قائم على العدل الاجتماعي.

ج / بيان الشعب الجزائري 10 فيفري 1943:

لقد كان للمذكرة التي رفعها الجزائريون إلى فرنسا والحلفاء حول تحسين أوضاعهم أثرا إيجابيا كبيرا. فقد أعادت النشاط والحيوية للحركة الوطنية التي تم تجميدها منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر1939، وحتى عندما أصبحت الجزائر تابعة لحكومة فيشي الموالية للألمان لم تتغير أحوال الجزائريين. ولكن بعد إصدار تلك المذكرة وما تضمنته من بنود حول ضرورة تحسين أحوال الجزائريين بعد الحرب، عمد الجزائريون إلى حركة جديدة للضغط على الحلفاء والفرنسيين لاتخاذ موقف واضح من مطالبهم. و تجسد ذلك في إصدار بيان الشعب الجزائري في 10 فيفري 1943، وقد أعّده فرحات عباس بعد أن قام بمشاورات مع بقية الزعماء الوطنيين الذين تمكن من الاتصال بهم، و هم زعماء النخبة والعلماء وحزب الشعب. وقد اعتمد فيه على اللوائح والبيانات التي أصدرها الجزائريون في السابق مثل لائحة المؤتمر الإسلامي لسنة 1936، ومبادئ حزب الشعب كما اعتمد بصورة كبيرة على روح الميثاق الأطلسي الصادر في أوت1941. وقد تضمن مدخلاً حول العلاقات الفرنسية الجزائرية منذ سنة 1830، واعتبرها مبنية على الاضطهاد وحرمان الجزائريين من الحقوق الأساسية، كما احتوى على مطالبة الجزائريين من الحلفاء وفرنسا في هذه الظروف وقد تمثلت أهم مطالب البيان فيما يلي:

- استنكار الاستعمار وإزالته.
- تطبيق مبدأ تقرير المصير على جميع الشعوب.
- منح الجزائر دستورها الخاص (خارج الدستور الفرنسي) الذي يضمن حرية ومساواة جميع السكان بغض النظر عن العرق والدين، وإنهاء الملكيات الإقطاعية بإصلاحات زراعية كثيرة ومراعاة حقوق ومعاش العمال والفلاحين والاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع الفرنسية، وحرية الصحافة وحق التنظيم والتجمع، وحرية ومجانية التعليم لجميع الأطفال إناثاً وذكوراً، وحرية العقيدة لجميع السكان وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على جميع الأديان.
- المشاركة الفورية والفعالة للجزائريين من حكومة بلادهم كما فعلت بريطانيا في الهند وكما فعل الجنرال "كاترو Catroux" في سورية وكما فعل "بيتان Pétain " والألمان في تونس.
- إطلاق سراح كل المحكوم عليهم والمساجين السياسيين من جميع الأحزاب.

لقد كان بيان الشعب الجزائري في10فيفري 1943 بمثابة " ثورة " على الأوضاع المترتبة عن اندلاع الحرب العالمية الثانية. لأنه جاء بعد جمود كلي للحركة الوطنية منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية في سبتمبر 1939.و أكّدت مضامينه إطلاع محرريه على المستجدات الدولية و الإقليمية والرغبة في الاستفادة منها، وقد جاء محتوى هذا البيان كما يلي:

بيان الشعب الجز ائري 10 فيفري 1943

" منذ 08 نوفمبر 1942 والجزائر تعيش تحت القوات الأنجلو-أمريكية. إن هذا الاحتلال الذي عزل المستعمرة (الجزائر) عن فرنسا قد أحدث في وسط فرنسيي الجزائر سباقا حقيقيا إلى السلطة؛ فكل فريق منهم: جمهوريون ديغوليون ملكيون وإسرائيليون، يحاول من جهته أن يبذل جهده في التعاون مع الحلفاء، وكل منهم يسعى إلى الدفاع عن مصالحه الخاصة.

وأمام هذا الهرج والمرج فإن كل واحد يبدو متجاهلا حتى بوجود ثمانية ملايين ونصف من الأهالي. ولكن الجزائر المسلمة، رغم أنها غير مبالية بذلك التنافس، تظل يقظة وحذرة من أجل مصيرها.

واليوم فإن ممثلي الجزائر، استجابة منهم للرغبة الاجتماعية لشعبهم، لا يمكنهم التخلي عن الواجب المتمثل في طرح قضية مصيرهم. فإذا تحقق هذا، فإنهم لا يتنكرون للثقافة الفرنسية والغربية التي تلقوها والتي بقيت عزيزة عليهم. على العكس فإنهم، استقاء من الثراء المعنوي والروحي لفرنسا ومن تقاليد الحرية للشعب الفرنسي، يجدون القوة والمبررات لحركتهم الحالية.

وشعورا من هؤلاء الممثلين بمسؤولياتهم أمام الله، فإنهم يعبرون هنا بإخلاص وأمانة عن الآمال العميقة لكل الشعب الجزائري المسلم. إن هذا البيان يعتبر أكثر من عريضة دفاع، إنه في الواقع شهادة للتاريخ وعقد إيمان. فعلينا إذن أن نبحث خارج أخطاء الماضي وخارج التعابير البالية عن الحل المعقول الذي يضع حدا نهائيا لهذا النزاع الطويل.

إننا في شمال افريقيا على أبواب أوروبا، و إن العالم المتحضر يرى هذا المشهد المشوش وهو ممارسة الاستعمار على جنس أبيض صاحب حضارة شهيرة، ينتمي إلى أجناس البحر الأبيض المتوسط، وله قابلية للتطور وقد أظهر رغبة صادقة في التقدم. إن هذا الاستعمار لا يمكن له أن يكون-سياسيا ومعنويا-بسبب وجود مجتمعين متباينين كل منها غريب عن الآخر. فرفضه الصريح أو المقنع لإعطاء الجزائريين المسلمين حق الاندماج في المجتمع الفرنسي، قد أفشل كل أنصار سياسة الاندماج التي تقدم بها الأهالي. وهذه السياسة قد أصبحت اليوم في عين الجميع كواقع مستحيل المنال وآلة خطيرة في يد الاستعمار.

لقد انتهى الزمن الذي كان فيه المسلم الجزائري مسلما لا يطلب سوى أن يكون جزائرياً مسلماً. فمنذ إلغاء قرار كريميو على الخصوص، فإن الجنسية الجزائرية والمواطنة الجزائرية هما اللتان تمنحان المسلم الجزائري الأمن الأوفر لكونه جزائريا مسلما وتعطيان وضوحا وحلا أكثر منطقية لمشاكل تطوره وتحريره.

أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا الاستعمار قد أظهر عجزه عن تحسين الأوضاع وحل المشاكل الكبرى التي خلقها. وهكذا فإن الجزائر لو أديرت إدارة محكمة وسيرت تسييرا متقنا وجهزت تجهيزا جيدا، لكان في استطاعتها أن توفر العيش لعشرين مليون نسمة على الأقل في حالة رخاء ، وأن تجعلهم في حالة رخاء وسلام اجتماعي. ولكن ما دامت أسيرة نظام استعماري فهي لا تستطيع أن توفر العيش ولا أن تعلم ولا أن تكسي ولا أن تسكن ولا أن تجد العلاج حتى لنصف سكانها الحاليين.

إن تجهيز الجزائر الحالي، الذي يكفي فقط لتأمين رفاهية طبقة لا تمثل سوى ثمن مجموع السكان، سيظل سطحيا ومهزلة إذا لم يكن للجزائر حكومة نابعة من الشعب وتعمل لصالح الشعب. إن الحقيقة التاريخية تكمن هناك ولا يمكن أن تكون في غير ذلك.

لقد أعطى الرئيس "روزفلت" في تصريحه باسم الحلفاء، الضمان بأن حقوق كل الشعوب، صغيرة كانت أم كبيرة ، ستحترم في منظومة العالم الجديد.

وانطلاقا من هذا التصريح، وتفاديا لكل سوء تفاهم، ونفيا لجميع الأطماع والنوايا السيئة التي قد تنجم غدا، فإن الشعب الجزائري يطالب منذ الآن بما يلي:

- استنكار الاستعمار وتصفيته، بمعنى إنهاء سياسة الإلحاق واستغلال شعب لشعب آخر. إن هذا الاستعمار ليس سوى شكل جماعي للرق الفردي والعصور الوسطى، ومن جهة أخرى فهو أحد الأسباب الرئيسية للمنافسات والمنازعات بين الدول الكبرى.
- تطبيق مبدأ تقرير المصير لجميع البلدان، صغيرة كانت أو كبيرة.
- منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن:

- الحرية والمساواة المطلقتين لجميع سكانها بدون تمييز بالعنصر أو بالدين.
- إنهاء الملكية الإقطاعية بتطبيق إصلاح زراعي كبير، وتأمين حق العيش للطبقة الكبيرة من العمال والفلاحين.
- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية.
- حرية الصحافة وحق الاجتماع.
- التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا.
- حرية الديانة لجميع السكان والعمل بمبدأ فصل الدين عن الدولة لجميع الأديان.
- المشاركة الفورية والفعالة للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم، مثلما فعلت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية وكما فعل الجنرال "كاترو" في سورية، وحكومة "المارشال بيتان" والألمان في تونس. وهذه الحكومة هي وحدها التي تستطيع أن تشرك، في جو من الوحدة المعنوية الكاملة، الشعب الجزائري في الصراع المشترك.
- إطلاق سراح جميع المحكوم عليهم والمساجين السياسيين، مهما كان الحزب الذي ينتمون إليه.

إن ضمان وإنجاز هذه النقاط سيضمنان الانضمام الكامل والمخلص للجزائر المسلمة إلى الصراع من أجل انتصار الحق والحرية.

فمؤتمر (أنفا أو الدار البيضاء)، بالرغم من أنه انعقد على أرض شمال-إفريقية، ظل صامتا حول مشكلة الاستعمار، و إن الشعب الجزائري، قد تأثر بذلك بعمق، والقول بأنه علينا أولا أن نحارب لم يحقق بالنسبة لنا سنة 1918م سوى خيبة الآمال. إن هذا القول لا يمكنه أن يرضي أحدا. و هناك شعوب مثل شعبنا قدمت تضحيات جسيمة، و وجدت نفسها في نهاية الحرب العظمى مجبرة على تقديم تضحيات أخرى عسيرة، دون أن تحصل حتى على تلك الحرية التي ذهب أبناءها ضحيتها.

إن الشعب الجزائري الذي يعرف جيدا مصير الوعود المعطاة خلال الحرب، يرغب أن يرى مستقبله مُؤمَنا بإنجازات واضحة وفورية. والشعب الجزائري سيقبل كل التضحيات إذا ما قبلت السلطات المسؤولة بحريته"

- **موقف فرنسا من البيان:**

صرح الحاكم العام للجزائر الجنرال "كاترو" الذي تم تعيينه في جوان 1943 أن فرنسا غير مستعدة لدراسة " إجراءات غير ناضجة وغير مدروسة، وكل محاولة لا ترمي إلى الإبقاء على الوحدة الكاملة بين الجزائر وفرنسا سيكون مآلها الرفض لأن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا" و قد اعتبر "الجزائر فرنسية وستظل فرنسية". لقد اعتبرت السلطات الاستعمارية "البيان الجزائري" عاصفة من التحرر هبت من الشرق فوق شمال إفريقيا.... ويجب توقيف هذه العاصفة....

وتحت وقع الصدمة قامت السلطات الاستعمارية بإجراءات ترهيبية اتجاه الجزائريين فقامت بحل مجلس الوفود المالية، واعتقلت كل من "فرحات عباس" و "عبد القادر السائح" وتم نفيهما إلى جنوب الإقليم الوهراني، و كان الغرض من هذه الإجراءات إرسال رسالة للجزائريين مضمونها بأن قوة فرنسا لازالت قائمة. وفي نفس الوقت قامت السلطات الاستعمارية بإجراءات أخرى لكسب الوقت وكسر حركة البيان؛ تمثلت في تشكيل لجنة من ستة عشر عضواً (ستة جزائريين و10 فرنسيين) من طرف "الجنرال ديغول". و قد أعلن عن ذلك في خطابه بمدينة قسنطينة في 12ديسمبر1943 لدراسة موضوع الإصلاحات وتقديم توصيات إلى حكومة فرنسا الحرة. وقد أدى ذلك إلى صدور قرار 07 مارس 1944 الخاص بالإصلاحات الفرنسية في الجزائر كموقف من بيان الشعب الجزائري لـ 10 فيفري 1943.

وقد جاءت هذه الإصلاحات السياسية في عدد من البنود؛ ففي البند الأول منها تضمن تمتع الجزائريين بنفس حقوق ونفس واجبات الفرنسيين، و جاء في البند الثاني أن الجزائريين والفرنسيين متساوون أمام القانون، وإلغاء القوانين الاستثنائية، وإخضاع المسلمين الجزائريين للشريعة الإسلامية في الأحكام. و تضمن البند الثالث السماح لبعض فئات الشعب الجزائري التمتع بالجنسية الفرنسية و التسجيل في هيئة الانتخاب الفرنسية؛ وهم قدماء المحاربين في الجيش الفرنسي، والموظفون المدنيون من طرف الدولة، والباشاغوات والقياد.... وفئات أخرى موالية للإدارة الفرنسية. ونص البند الرابع على حصول فئات أخرى من الجزائريين على الجنسية الفرنسية، ونص البند الخامس على حق جميع الفرنسيين في الجزائر في الانتخاب، والترشح للمجالس الجزائرية بدون أية قيود.

د - قانون منح المواطنة الفرنسية لبعض الجزائريين07 مارس 1944:

- **المادة الأولى**: سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق وسيكون عليهم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين، وكل الوظائف الرسمية سواء كانت مدنية أو عسكرية ستكون مفتوحة لهم.
- **المادة الثانية**: سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين والفرنسيين غير المسلمين. وكل المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة. على أن الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة عن إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيظلون خاضعين لأحكام القانون الإسلامي والعادات البربرية في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية وحقوق الملكية.
- **المادة الثالثة**: إن الفئة الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين ويوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين 21 سنة أو أكثرهم وهم: قدماء المحاربين، وحملة إحدى الدرجات الآتية:

- دبلوم التعليم العالي، بكالوريا التعليم الثانوي، الأهلية العليا، الأهلية الابتدائية، أهلية الدراسات الابتدائية العليا، شهادة الدراسات الثانوية - شهادة التخرج من المدرسة الوطنية الكبرى، أو من مدرسة وطنية للتعليم المهني سواء كانت صناعية أو فلاحيه أو تجارية، وشهادة اللغة العربية والبربرية.
- الموظفون المدنيون أو المتصرفون الذين توظفهم الدولة والولايات والبلديات أو المصالح المعتمدة.
- الحائزون على مناصب دائمة بمقتضى تنظيمات سيحددها القانون فيما بعد.
- أعضاء الغرف التجارية والفلاحة و الباشاغوات و الأغوات والقياد الذين تولوا وظائفهم ثلاث سنوات على الأقل ولم يكونوا قد عزلوا منها.
- الأشخاص المنتخبون أو الذين كانوا قد انتخبوا كنواب في المجالس المالية، أو مستشارين بلديين في البلديات كاملة الصلاحيات، أو رؤساء للجماعة.
- أعضاء النظام الوطني للجيون دونور(Légion d'honneur)، أصحاب نظام التحرير، وحملة الميدالية العسكرية، وحملة ميدالية العمل، وأعضاء مجالس اتحاد العمال في الاتحاديات العمالية المؤسسة تأسيسا شرعيا بعد أن يكونوا قد مضى عليهم في وظيفتهم ثلاث سنوات.
- أعضاء مجالس التوثيق والوكلاء الشرعيون.
- أعضاء المجالس الإدارية لعمال وفلاحي -الجمعية الأهلية للصالح العام- وأعضاء اللجان الفرعية للعمال والفلاحين.

- **المادة الرابعة**: سيؤذن لفرنسيين مسلمين آخرين بالحصول على المواطنة الفرنسية. وسيحدد المجلس الوطني التأسيسي الطريقة التي يحصل بها هذا التغيير.

وابتداء من هذا التاريخ فإن الفرنسيين المسلمين من هذا الصنف، وهم الذكور البالغون 21 سنة أو أكثر، سيتمتعون بمواد قانون 09 فيفري 1919، وسيوضعون في قائمة الدائرة الانتخابية التي تنتخب النواب الخاصين للمجالس البلدية والمجالس العامة والمجالس المالية حسبما نص عليه القانون المذكور أنفا. وسيكون هؤلاء النواب في المجالس العامة والمجالس المالية بنسبة الخمسين من مجموع عدد أعضاء هذه المجالس. أما المجالس البلدية فسيكون أيضا بنسبة الخمسين، باستثناء الحالات التي لا تصل فيها النسبة بين السكان المسلمين الفرنسيين ومجموع السكان إلى هذا العدد. وفي هذه الحالة فإنهم سيكونون نسبة حجم السكان المسلمين.

- **المادة الخامسة**: للفرنسيين الحق في المجالس الجزائرية بدون تمييز ومهما كانت الدائرة الانتخابية التي ينتمون إليها، ولا يخضعون للشروط العادية.
- **المادة السادسة**: ستظل القوانين المعمول بها بخصوص سكان (وادي ميزاب) وسكان المناطق الصحراوية المعروفة بهذا الاسم، سارية المفعول.
- **المادة السابعة**: ستصدر اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني مرسوما يحدد طرق تطبيق هذا القانون.

أرادت حكومة "ديغول" التظاهر بالسعي لحل مشكلة الجزائر من خلال قانون 07 مارس1944، لكن ذلك لم يكن سوى ربحا للوقت و ذرا للرماد في العيون، وعدم ترك الفرصة للجزائريين للتحرك أمام قوات الحلفاء المتواجدة في الجزائر منذ8

نوفمبر 1942. و من جهة أخرى فإن موقف المستوطنين من هذه الحركة الوطنية ظهر من خلال مجازر 08 ماي 1945 عندما احتفل الفرنسيون بانتصارهم على النازية بقتل أكثر من 45 ألف جزائري.

هـ - حركة أحباب البيان والحرية مارس 1944:

- **تأسيسها :**

اعتبرت الحركة الوطنية الجزائرية هذه الإصلاحات التي جاء بها قانون 07 مارس 1944 متأخرة جداً عن موعدها وهي غير معنية بالتطبيق الفوري، فحتى في هذا القانون جاءت مادة تضمنت مدة طويلة لتطبيق كل مضامينه، ولذلك رفضه كل الوطنيين الجزائريين حتى الذين كانوا قبل الحرب يطالبون ببعض مضامينه كما هو الحال لجماعة النخبة الإدماجية. ولذلك لم يستطع هذا القانون إبعاد الوطنيين الجزائريين عن المطالبة بما جاء في بيان 10 فيفري 1943.و لذلك بادر هؤلاء إلى صيغة أخرى ولكن هذه المرة كانت أكثر تنظيماً ودقة ووضوحا عن المرحلة السابقة.

لقد رفض الجزائريون قانون 07 مارس 1994؛ واعتبروا أن الأحداث قد تجاوزته سواء في شقها الداخلي حيث قدم الوطنيون الجزائريون بيان الشعب الجزائري في 10 فيفري 1943 كموقف واضح من السياسة الاستعمارية، وحتى في الشق الخارجي من خلال التطورات الدولية المرتبطة بالحرب العالمية الثانية وما صاحبها من انتشار لأفكار الحرية والمساواة والديمقراطية وحق الشعوب في تقرير مصيرها، كل ذلك جعل من هذا القانون مشروعاً ولد ميتاً لأنه لم يقدم أي جديد للقضية الوطنية.

واصل "فرحات عباس" زعامته للحركة الوطنية الجزائرية ولكن في هذه المرة أراد أن تكون حركته أكثر دقة وتنظيما وشمولية بجمع كل التيارات الوطنية الإصلاحية والاستقلالية في تنظيم موحد لمواجهة هذا القانون، فقد أصبحت الحركة الوطنية أكثر صلابة وأكثر وعياً وأعمق تجربة، فدخلت مع الفرنسيين في عهد جديد فيه التحدي والمواجهة وهو ما لم تعرفه من قبل.

ففي شهر مارس 1944 تم تشكيل حركة "أحباب البيان والحرية" بمدينة سطيف، وقد ضمت أعضاءً من النواب والنخبة وحزب الشعب و جمعية العلماء المسلمين، فقد كانت عبارة عن جبهة مكونة من متحالفين حول مشروع واحد وكان "فرحات عباس" أمينا عاما لها. وأصدرت جريدة "المساواة" الأسبوعية التي كانت تصدر بالفرنسية وتعبر عن برنامج "أحباب البيان والحرية". وخلال فترة قصيرة أصبحت ناطقةً رسميةً ووحيدة باسم الحركة الوطنية الجزائرية، فانضم إليها عدد كبير من الجزائريين حتى تجاوز نصف مليون شخص حسب التقارير الفرنسية. وقد أعلن في البيان التأسيسي أنه "يدافع عن المطالب التي أوصى بها بيان 10 فيفري 1943 ونشر أفكاراً جديدة بين الجزائريين واستنكر النظام الاستعماري في الجزائر واعتبره شكلا من أشكال العبودية".

وفي فترة وجيزة استطاع هذا الحزب أن يستقطب قاعدة شعبية صلبة، والحقيقة أن ذلك يعود إلى الاتصالات التي قام بها "فرحات عباس" مع الزعماء الوطنيين الآخرين للحصول على تأييدهم لهذه الحركة، فاتصل بـ"مصالي الحاج" في سجنه بـ "لامبيز" بمدينة تازولت بباتنة وتحدث معه حول الموضوع، وقبل "مصالي" بفكرة المشروع الوطني الجديد، بالرغم من أنه صرح لـ" فرحات عباس" أنه لا أمل في تحرير الجزائر إلا عن طريق الثورة، وبالرغم من ذلك فقد ترك "فرحات عباس" يخوض هذه التجربة، حتى يسمح لأعضاء حزب الشعب الجزائري بالتحرك والنشاط من جديد تحت مظلة هذا الحزب، ليس بالضرورة

إيماناً بمبادئه ولكن حتى يجد هؤلاء المناضلين مجالا للتحرك و التعبير عن نفس مطالبهم وأفكارهم ولكن في ظل الإطار القانوني الذي يسمح به هذا الحزب الجديد. ونفس الاتصالات قام بها "فرحات عباس" مع البشير الإبراهيمي في منفاه بالصحراء. وقد كان للبشير الإبراهيمي نفس الموقف بقبول دخول العلماء في هذه الحركة حتى يجد أعضاء الجمعية متنفساً جديداً للنشاط والحركة.

القانون الأساسي لحركة أحباب البيان و الحرية:

تضمن القانون الأساسي لحزب حركة أحباب البيان والحرية مجموعة من المحاور أظهرت خصوصية هذه الحركة والسياق التاريخي الذي ظهرت فيه، وتتمثلت فيما يلي :

- **الفصل الأول** : أنشئ بالقطر الجزائري تجمع أخذ على عاتقه مهمة التعريف والدفاع أمام الرأي العام الجزائري و الفرنسي عن "بيان الشعب الجزائري" الذي قدم للجهات المعنية يوم 10فيفري 1943 ومن أجل المطالبة بحرية التعبير لكل الجزائريين سمي هذا التجمع "أحباب البيان والحرية".
- **الفصل الثاني**: إن هذا التجمع يحارب بواسطة حرية التعبير و عن طريق الكتابة والتصريحات الغطرسة الاستعمارية وتجاوزات القوات الإمبريالية في إفريقيا و آسيا. و يحارب استعمال القوة ضد الشعوب الضعيفة. و يهدف أيضا إلى المساهمة في تكوين عالم جديد يحترم فيه الإنسان في مختلف أنحاء العالم.

- **أهداف حركة أحباب البيان و الحرية:**
  - الدفاع عن بيان الشعب الجزائري لـ 10 فيفري 1943.
  - نشر الأفكار الجديدة لحركة أحباب البيان والحرية.
  - استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية العرقية وجبروتها.
  - إسعاف كل ضحايا القمع والاضطهاد والقوانين الزجرية الاستثنائية الجائرة.
  - إقناع الجماهير بشرعية حركة أحباب البيان و الحرية .
  - التأكيد على فكرة إنشاء دولة جزائرية مستقلة مرتبطة فيدراليا مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار ومعارضة للاستغلال. وخلق روح التضامن لدى الجزائريين المسلمين والنصارى واليهود وبث روح المساواة ورغبة التعاون بينها في السراء و الضّراء.
- **نشاط حركة أحباب البيان و الحرية :**

نظراً للتعبئة العامة التي شهدتها حركة "أحباب البيان والحرية" فقد عرفت هذه الأخيرة حركية ونشاطًا كبيراً، ويعود السبب إلى تحرك كل القواعد النضالية للنخبة والاتجاه الاستقلالي والعلماء لصالح هذا الحركة. ففي ماي 1944 انعقد في قسنطينة أول مؤتمر لها حيث طالبت بما يلي:

- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، الذين لا يمكن اتهامهم بتهم خطيرة مثلا لتخريب والتعامل مع العدو. وعلى رأس هؤلاء يجب تحرير "مصالي الحاج" الذي سجن من طرف نظام "فيشي" الذي كان خاضعاً للنازية، فكيف يمكن اتهام "مصالي الحاج" بالتعامل مع النازية من طرف نظام تعاون مع النازية ؟؟

- السماح للشيخ "البشير الإبراهيمي" رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بحقه في حرية الحركة، فقد كانت العراقيل البوليسية التي صدرت بحقه ومنعته من التحرك بكل حرية بمثابة مساس خطير بحرية ممارسة الدين الإسلامي.
- رفض قانون 07 مارس 1944 لأنه مناقض لتطلعات المسلمين الجزائريين، ولا يمكن أن يكون حلاً للقضية الجزائرية.
- يجب على حكومة فرنسا الحرة برئاسة "الجنرال ديغول" أن تعود للشعب الجزائري عندما تريد أن تقدم مشروعاً متعلقا بمستقبله، حتى تكون مثل هذه المبادرات ذات أسس سليمة وصحيحة.
- ومن أجل خلق مناخ يساعد الحلول المستقبلية وحتى تتحقق الثقة المتبادلة بين الجزائريين وفرنسا، فإن حركة أحباب البيان والحرية طالبت بما يلي:
  - حرية التعبير.
  - حرية الصحافة باللغتين العربية والفرنسية.
  - الحرية الدينية، وحرية تعلم اللغة الفرنسية.

وفي شهر جانفي 1945 عقد الحركة مؤتمرها الثاني بالجزائر العاصمة وخرج بنفس مطالب ماي 1944 مع إضافة البنود الآتية:

- إلغاء نظام البلديات المختلطة والحكم العسكري في الجنوب.
- جعل اللغة العربية لغة رسمية.
- إنشاء برلمان وحكومة جزائرية.

إن قراءة أولية لهذه المطالب تظهر بشكل واضح تأثير أعضاء حزب الشعب الجزائري في طبيعتها التي كانت استقلالية في مضمونها بنسبة كبيرة. وليس هذا بالغريب، فقد كان من بين الأعضاء في اللجنة المديرة للمؤتمر أعضاء من حزب الشعب الجزائري مثل "عسلة حسين" و"الشاذلي المكي" و"محمد الأمين دباغين".

لقد استغلت حركة أحباب البيان والحرية كل الظروف للتشهير بالسياسة الاستعمارية المتواصلة بالرغم من أن فرنسا ذاقت مرارة الاحتلال، ولكن ذلك لم يجعلها تراجع سياستها الاستعمارية في الجزائر، فقد تزامن نشاط حركة أحباب البيان و الحرية مع تأسيس الجامعة العربية وقد كان ذلك عاملاً مشجعاً واعتبرت ذلك سنداً خارجياً هاماً.

وعندما كانت الحرب العالمية الثانية نسير نحو الحسم عسكريا، صعّد هذه الحركة من حملتها ضد الاستعمار ففي منشور لها صدر في فيفري 1945 جاء فيه ما يلي:"...أيها الإخوة المسلمون إن حياة بلادكم في خطر، فالاستعمار قد خربها ماديا، إن الشعب الجزائري لم يتمتع بالحضارة لوجود المستعمر الفرنسي، فاللغة العربية مضطهدة منذ الاحتلال والإسلام أصبح محل سخرية وإن كرامتنا لا يضمن لها الاحترام إلا في إطار كيان جزائري و حكومة جزائرية تقوم على سيادة الشعب وترفض أية سيادة أجنبية. و من أجل هذا الهدف مات إخوانكم في الزنازن، وهم يعانون في السجون والمحتشدات، ومنهم من يناضل بحماس في إطار الشرعية أو في الخفاء..."

فكل هذه المظاهر كانت تدل على أن الحركة الوطنية اتجهت اتجاهاً جديدا منذ تأسيس حركة أحباب البيان والحرية في مارس 1944، فقد ازداد الوعي وبدأ الجزائريون يعبرون عن آمالهم وطموحاتهم بشكل صريح وجريء.

و حتى الحكومة الفرنسية لم تستطع أن تقوم بقرارات ردعية كما تعّودت عليه، لأن الأوضاع العسكرية للحرب العالمية الثانية كانت جد حساسة في تلك الفترة وإنزال الحلفاء في منطقة نورماندي لم يكن قد تم بعد، ثم أن الحضور الأمريكي والإنكليزي في الجزائر قد منعها من ذلك في تلك الظروف، و كانت تؤجل الحسم في هذا الموضوع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لكن ذلك لم يمنعها من تشديد قبضتها على زعيم الحركة الاستقلالية في الجزائر "مصالي الحاج"، فأعادت محاكمته في 18 أفريل 1945 مما أدى إلى انتفاضة قصر الشلالة حيث شهدت هذه المدينة التي كان متواجدا بها مظاهرات عارمة طالبت بإطلاق سراحه. و قد أدى ذلك إلى نقله إلى برازافيل بالكونغو. وقد اعتبرت حركة أحباب البيان و الحرية هذا الإجراء تحدياً لمشاعر الجزائريين في وقت كانت فيه البلاد تستعد للاحتفال مع الحلفاء بانتصار الحرية والمساواة والديمقراطية.

وهكذا فإنه عشية مجازر 8 ماي 1945 كانت الجزائر تعيش معادلة متناقضة طرفها الأول وعي وطني متصاعد وإصرار على التحرر من طرف الجزائريين، و طرفها الثاني جمود ورفض فرنسا بالمساس بالقانون الأساسي الذي ألحق الجزائر بفرنسا و الذي أعلن في 22 جوان 1834 . و هذه هي المعادلة التي ظهرت بوضوح في مجازر 08 ماي 1945.

و- مجازر8 ماي 1945:

- **خلفيات مجازر08 ماي 1945:**

أكدت المرحلة الممتدة من نوفمبر 1942 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية أن الحركة الوطنية الجزائرية عرفت نقلة نوعية في أفكارها وفي تنظيمها، فمن حيث برنامجها و لأول مرة، اتفقت حول لائحة مطالب موحدة بوعي وإرادة داخليتين، ولأول مرة كذلك توحد الهيكل التنظيمي للحركة الوطنية وأصبح ممثلاً في حركة "أحباب البيان والحرية". وقد كان ذلك في ظروف دولية خاصة تميزت بنزول قوات الحلفاء في الجزائر، وظروف قومية تمثلت في تأسيس الجامعة العربية في مارس 1945. كل هذه العوامل الداخلية والخارجية انسجمت وتناغمت فيما بينها لتعطي حركية داخلية للحركة الوطنية الجزائرية لم تعهدها من قبل.

لقد كانت الجزائر في تلك الظروف جاهزة لساعة الخلاص كما قال بذلك المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله . لكن هذه الساعة لم تكن لها نفس القراءة من الطرف الجزائري والطرف الفرنسي، فقد كان الجزائريون يرون فيها التحرر واسترجاع السيادة الوطنية، وإزالة الاستعمار بكل أشكاله وممارساته، والاستفادة من رياح التغيير التي هبت على العالم؛ والتي رفعت شعار الحرية والمساواة وحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها، بما جاء في الميثاق الأطلسي في أوت 1941، وفي بيان نزول الحلفاء بالجزائر في نوفمبر 1942 وما جاء أيضا في قرارات مؤتمر الدار البيضاء في جانفي 1943 التي التقى فيها الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" ورئيس الوزراء البريطاني "ونستون تشرشل". وكان مستقبل "مستعمرة" الجزائر ضمن أهم اهتماماتهما.

ولكن على العكس من ذلك كانت فرنسا تناقض تماماً هذه التوجهات والطموحات ،واعتبرت مرحلة ما بعد نزول الحلفاء في الجزائر في نوفمبر 1942، استثنائية وسحابة صيف عابرة فقد كانت تربصاً واستعلاءً على حد تعبير المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله ، فتمسكت باريس بالقانون الأساسي للجزائر الذي أعلنته في22 جوان 1834 الذي ألحق الجزائر بفرنسا وجعلها "قطعة من الأرض الفرنسية" . وحتى في مشروع "الاتحاد الإفريقي" الذي أعلنه "ديغول" في جانفي 1945 في برازافيل لم

تكن الجزائر معنية بتلك الإجراءات الجديدة الخاصة بالدول التابعة لفرنسا تحت نظام الحماية والوصاية، فحتى مبدأ "التعاون" الذي جاء كمبدأ بين فرنسا وعدد من الدول الإفريقية الذي جاء في وثيقة برازافيل لم يكن يعني الجزائر التي بقيت بالنسبة لباريس "أرضا فرنسية". ولم يظهر على السياسة الفرنسية أنها تأثرت بسلسلة التحولات التي عرفتها الجزائر منذ اندلاع الحرب، وبصورة خاصة منذ نزول الحلفاء في نوفمبر 1942.

لكن التطورات التي عرفتها الجزائر عامة والحركة الوطنية خاصة كانت تطالب فرنسا بخطوات إصلاحية أكثر جرأة فحتى الجنرال "كاترو" الذي كان يشغل منصب الحاكم العام منذ جوان 1943 صرح للجزائريين بقوله: "أنكم أيها المسلمون الجزائريون لم تتمتعوا وسط المجموعة الفرنسية بالمكانة التي كانت عليكم أن تتبوأوها شرعيا".

- **مسار مجازر08 ماي 1945:**

في ظل هذا التناقض الجذري بين طموحات وآمال الزعماء الوطنيين، والأطروحة الكولونيالية عرفت الجزائر مظاهرات 08 ماي 1945 التي تحولت إلى مجازر بسقوط أكثر من 45 ألف شهيد. فقد بدأت عاصفة ماي 1945 في اليوم الأول من هذا الشهر حيث عمت المظاهرات جميع مدن الجزائر، وكانت في أغلبها هادئة وسليمة، ونادى في ذلك اليوم الجزائريون بتحرير "مصالي الحاج" الذي كان القائد الوطني الوحيد في السجن، كما نادوا باستقلال الجزائر واستنكروا فيها الاستعمار والاضطهاد، ورفعوا فيها الراية الوطنية.

شهدت عدة مدن هذه المظاهرات مثل بجاية، وهران عنابة قالمة، وفي مدينة سطيف لوحدها اشترك أكثر من خمسة ألاف شخص. إذ عندما أعلن الحلفاء الاحتفال الرسمي بانتصارهم في هذه الحرب في يوم 08 ماي 1945ن لم يرد الجزائريون أن يتركوا هذه االفرصة تمر دون التعبير عن رغبتهم في الاستفادة من هذا الحدث العالمي وهو انتصار الحلفاء وسقوط النازية، بما في ذلك من انتصار لقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وإذا كان الحلفاء قد أعلنوا أن المعنيين بهذه القيم هي الشعوب التي شاركت في الحرب العالمية الثانية، فإن الجزائريين اعتبروا أنفسهم من تلك الشعوب، لأنهم شاركوا فيها وضحوا من أجلها، ومن حقهم الاستفادة من نتائجها ومن مبادئها وعلى رأسها "حق الشعوب في تقرير مصيرها" الذي ورد في كل مواثيق الحرب العالمية الثانية.

وعندما بدأت الاحتفالات الرسمية بانتصار الحلفاء قاطعها الجزائريون ونظموا احتفالات خاصة بهم. وكانت هتافات يوم 08 ماي 1945 تدور حول الحرية واستقلال الجزائر وإطلاق سراح المسجونين وعلى رأسهم زعيم حزب الشعب "مصالي الحاج" ورفعوا الراية الجزائرية. وفي مدينة سطيف كان ذلك اليوم مشهوداً، فقد صادف يوم السوق الأسبوعي فتجمع آلاف المواطنين في المحطة قرب الجامع الكبير، وكانوا يحملون العلم الوطني ويرفعون لافتات كتب عليها عبارات "تحيا الجزائر المستقلة"، "يسقط الاستعمار"، "تحيا الجامعة العربية" و"أفرجوا عن مصالي"، وعندما وصلت المسيرة إلى مقهى فرنسا الكبيرة حاول محافظ الشرطة "أوليفري" (Olivierri) أن ينتزع الراية الوطنية من حاملها وهو الشاب "بوزيد سعال" وقد رفض هذا الأخير ذلك فأطلق عليه النار فأرداه قتيلاً، وجرح عدد آخر من المتظاهرين، وكان ذلك الحدث بداية اشتعال "نيران تلك المجازر المأساوية" على حد تعبير "فرحات عباس". وهكذا اندلعت أحداث مماثلة في مدن أخرى مثل قالمة وخراطة والجزائر وبجاية وباتنة وخنشلة وعنابة والقبائل الكبرى وغيرها، ولكنها كانت أكثر عنفاً ودموية في سطيف، " فمن هذه المدينة انتشر الخبر المفجع الذي نقلته الأفواه وشهدت عليه الجروح وحاولت الكلمات أن تصوره والأخيلة تخيله بشتى الصور والأشكال وتفرق

الذين شهدوا المأساة وزاد عددهم عن خمسة عشر ألف شخص في القرى والأرياف، ينشرون ما شهدوه من تقتيل جماعي، وإبادة للجموع البشرية..." على حد تعبير المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعدالله

وكان بالإمكان أن تتوقف المظاهرات عند ذلك الحد ولكن ذلك لم يحدث فقد كانت السلطات الاستعمارية تنتظر مثل هذه الفرصة، لتوقيف "تلك العاصفة الوطنية" على حد تعبير "الجنرال كاترو"، فانطلقت في عملية قمع واسعة لا مبرر لها، وقد كان مبالغاً فيها. وتفاجأ كل من كتب عن هذه الأحداث لما استعملته فرنسا من تقتيل جماعي، فقد اعتمدت فرنسا على كل فرقها العسكرية من فرق الكومندوس وتحركت الأصناف الثلاث للجيش الفرنسي من المشاة والبحرية والطيران، إلى جانب الشرطة والدرك بالإضافة إلى المليشيات التي كوّنها المستوطنون في كل مكان والتي ارتكبت الكثير من المجازر. فقد اجتمعت كل الأصناف العسكرية وكل التيارات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فكل هؤلاء تحالفوا على معاقبة و إبادة الجزائريين لأنهم ارتكبوا "جرم مطالبتهم بحقوقهم الطبيعية" فقتلهم اليمين المتطرف بلا رحمة وجماعياً وطالبت الشيوعية بمعاقبتهم لأنهم "قاموا بفوضى عارمة"، وأمر وزير الطيران في حكومة "ديغول" الذي كان شيوعياً والمسمى "تيون" بضرب القرى الجزائرية بالطيران وقنبلتها عن آخرها، وقصفت القوات البحرية عدد من القرى الساحلية. وقد ذكر تقرير أمريكي " أن الفرنسيين استعملوا عدداً كبيراً من الطائرات لضرب المدنيين الجزائريين، و حطمت قاذفات القنابل الفرنسية قرى آهلة بالناس عن آخرها، وأن الطائرات الفرنسية قامت بأكثر من 300 طلعة في يوم واحد، وتساءل الأمريكيون عن سبب هذا الاستعمال المكثف للعنف الذي لا يوجد مبرر له فيما قام به الجزائريون يوم 08 ماي 1945".

- **نتائج مجازر08 ماي 1945:**

بالرغم من محاولة فرنسا التقليل من حجم القتلى والجرحى في هذه المجازر بتقديرها في بعض التقارير أن عددهم لم يتجاوز 1500 قتيل. إلا أن واقع الحال وما ذكرته حتى المصادر الأجنبية مثل الجرائد الأمريكية قد تجاوز45000 قتيل وهناك من أوصل هذا الرقم إلى100000 قتيل فلم يعرف العالم حادثة استعمل فيها ذلك القمع الواسع كما قامت به السلطات الاستعمارية الفرنسية، ولذلك سارعت فرنسا إلى إخفاء هذه الجريمة باستعمال إجراءات حاسمة وسريعة وعنيفة واستكمالاً لإجراءاتها القمعية. فقامت السلطات الاستعمارية بإلقاء القبض على زعماء حركة أحباب البيان والحرية، فرحات عباس والدكتور سعدان، وتم حل حركة أحباب البيان والحرية .وألقى القبض كذلك على البشير الإبراهيمي وعلى عشرات الآلاف من رجال الجمعية وأنصارها ومناضلي الحركات الأخرى، فقد اتهمتهم السلطات الاستعمارية بالمساس بالسيادة الفرنسية داخلياً وخارجياً ولبثوا في السجن إلى غاية مارس 1946.

استمرت مجازر طيلة شهر ماي 1945، و بقيت آثارها لعدد من السنين. فقد ازدادت الهوة بين الجزائريين والفرنسيين اتساعاً وازداد الجرح عمقاً وألماً. وتعمقت الأحقاد والكراهية ضد السلطات الاستعمارية، وأحدثت حمامات الدم وجثث آلاف الجزائريين التي خلفتها تلك المذابح إعداما حقيقيا لفكرة التعايش أو الإدماج التي كان يريدها بعض الجزائريين.

فلم تشهد الحركة الوطنية الجزائرية بعد ذلك صوتاً أو دعوة للإدماج، و أصبح بين الجزائريين والفرنسيين بركا من الدماء. وعندما كان العالم يحتفل بانتصار القيم الإنسانية من حرية وعدل ومساواة وغيرها من القيم، كان الشعب الجزائري يتعرّض لإبادة منظمة قامت بها "حكومة فرنسا الحرة". وعلى حد تعبير رئيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين البشير الإبراهيمي" أنه "لو كتب تاريخ فرنسا بأقلام من نور، ثم كتب هذا الفصل المخزي بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل التاريخ كله".

وهكذا انتهت الحرب العالمية الثانية في العالم بانتصار الحلفاء، ولكنها انتهت في الجزائر بمجازر رهيبة .وإذا كانت فرنسا قد استعملت كل الأسلحة للقضاء على الحركة الوطنية الصاعدة، فإنها قامت بحفر هوة عميقة مع الجزائريين وقد عبر عن كل ذلك تطورات الأحداث بعد الحرب العالمية الثانية بما عرفته الحركة الوطنية الجزائرية.